

بسم الله الرحمن الرحيم

اثر سعر صرف العملة السودانية مقابل العملات الاجنبية علي التجارة الخارجية للسودان

الفترة من (١٩٦٠-١٩٩٨)م

إعداد :

د. موسى يوسف محمد البر

قسم الاقتصاد البحت

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

جامعة بخت الرضا

musaalbur@gmail.com

### المستخلص

يعتبر السودان أحد الدول النامية التي تعاني من المشاكل الاقتصادية والتي في مقدمتها العجز المستمر في ميزان المدفوعات بسبب انخفاض عائدات الصادرات وارتفاع الانفاق على الواردات. مما ينعكس سلبا علي اداء التجارة الخارجية .ولما كان سعر الصرف أحد أهم المتغيرات الاقتصادية التي تنعكس أثارها علي ميزان المدفوعات كان الاهتمام به ، فشهد الاقتصاد السوداني في الفترة من (١٩٦٠ - ١٩٩٨) م تطبيق ثلاث سياسات خاصة بسعر الصرف فكانت أولاً سياسة سعر الصرف المقيد ثم عقبتها سياسة تخفيض سعر الصرف واخيراً كانت سياسة تحريره. وتهدف الدراسة لقياس أثر سعر صرف العملة المحلية علي التجارة الخارجية . وتتلخص المشكلة في : هل سعر الصرف يؤثر علي التجارة الخارجية ؟ وما افضل سياسة تؤدي إلى تحسين التجارة الخارجية .وافترضت الدراسة ان سعر الصرف يؤثر علي التجارة الخارجية وان سياسة التحرير افضل سياسة تؤدي الي تحسين التجارة الخارجية .وقد استخدمنا المنهج الاحصائي التحليلي (SPSS) فقمنا ببناء نموذجين قياسييين لدالتى الصادرات والواردات كمتغيرات تابعة لسعر الصرف . وتم التوصل لعدة نتائج أهمها ان التجارة الخارجية تتاثر بسعر الصرف كما ان سياسات التحرير لم تؤدي إلى تحسين التجارة الخارجية.ويرجع ذلك الي خصوصية التجارة الخارجية ( الصادرات والواردات السودانية) ولأثر عدد من المتغيرات الأخرى كحجم الناتج القومى الاجمالي وحجم الناتج المحلى الاجمالي لذلك فعلاج الخلل فى التجارة الخارجية يحتاج لسياسة تتسق بين اداء عدد من المتغيرات الاقتصادية

### Abstract

Sudan is one of the developing countries that suffer from economic problems, which are headed by the continuing deficit in the

balance of payments .The rate of exchange consider the main factor which is effect on the performance of the foreign trade . The study aims to measure the effect of the policies of the rate exchange during (1960-1998) on foreign trade .The Sudan economy represent three policies during (1960-1998) , firstly the policy of fixed exchange rate then the policy of devaluated exchange rate and finally the liberalization policy. The study is searching for policy which is improving the foreign trade and it used statistical analytical approach , so we built tow models for exports and imports . The result we found that the liberalization policy is not improve the foreign trade. For solving the problems of foreign trade we need multi policies.

#### ١ . مقدمة

يعتبر السودان أحد الدول النامية التي تعاني من المشاكل الاقتصادية والتي في مقدمتها المعدلات المرتفعة للتضخم والبطالة والعجز المستمر في ميزان المدفوعات بسبب انخفاض عائدات الصادرات وارتفاع الانفاق على الواردات فالصادرات السودانية كصادرات أى دولة نامية تتميز بأنها صادرات زراعية ومواد خام أولية ، فى حين أن الواردات السودانية تتميز بأنها سلع استهلاكية ومدخلات انتاجية . ( من قبل الاستقلال كان الجنيه السودانى مرتبطاً بالجنيه الاسترلينى وفى عام ١٩٥٧م حدث تقييم لقيمة الجنيه الاسترلينى فى المملكة المتحدة فقامت حكومة السودان بتحويل سعر التعادل مع الاسترلينى إلى الدولار الأمريكى وحدد سعر التعادل بالنسبة للجنيه السودانى بـ ٢.٥٥٨٧ جرام من الذهب الخالص أو ما يعادل ٢.٨٧١٥٦ دولاراً أمريكياً وكان سعر بيع الدولار الأمريكى من قبل البنك المركزى والبنوك التجارية المساعدة له ٢.٨٦٧٢٦٨ وسعر الشراء ٢.٨٧٨٧٦ وكانت معظم المعاملات التجارية تتم على أساس السعر السابق ٢.٨٧١٥٦ عدا سلعة القطن فكان سعرها ٢.٥ دولار كسعر مشجع للمصدرين كما كانت حوافز بنسبة ٥٦% من السعر الرسمى تعطى لتحويلات السودانيين العاملين بالخارج مما نتج عنها سعر تشجيعى يرفع من سعر الدولار مقابل الجنيه السودانى وهو أن الجنيه السودانى يساوى ١.٧٤ دولاراً أمريكياً<sup>١</sup>، ولما كان سعر الصرف أحد أهم المتغيرات الكلية التى تنعكس أثارها على العمليات الاقتصادية المحلية والدولية فهو أداة تربط الاقتصاد المفتوح بباقي الاقتصاديات ويلعب دوراً هاماً فى تحديد قدرة الاقتصاد التنافسية ومن ثم التأثير على ميزان المدفوعات .وقد شهد الاقتصاد السودانى كثيراً من

<sup>١</sup> . على عبد القادر - من التبعية إلى التبعية - صندوق النقد الدولى والاقتصاد السودانى -د- المستقبل العربى - القاهرة ١٩٩٠ - ص ٩٨ - ٩٩

السياسات الاقتصادية المتعلقة بتحديد سعر الصرف ، فقد طبق نظام سعر الصرف الثابت في الفترة من العام (١٩٦٠-١٩٧٧) م .وفي الفترة (١٩٧٨-١٩٩١) م طبقت سياسة تخفيض سعر الصرف للجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي بحجة أن الجنيه السوداني كان مقوماً بأكثر من قيمته الحقيقية وكان الهدف هو تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات من خلال جعل الصادرات السودانية أكثر تنافسية وفي العام ١٩٩٢ م جاءت سياسات التحرير الاقتصادي التي كان تحرير سعر الصرف جزئية هامة منها بهدف تصحيح العجز في ميزان المدفوعات من خلال الاستغلال الأمثل للميزة المقارنة في الزراعة والصناعات الزراعية ومن ثم توسيع القدرة التصديرية للسودان وعليه أصبح سعر الصرف السائد هو سعر الصرف الحر الذي يتحدد عن طريق قوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي.

الهدف من الدراسة: عمل مقارنة بين سياسات تقييد سعر الصرف وسياسات تخفيضه وسياسة تحريره في السودان (كنموذج لدول نامية) وإبراز الآثار المترتبة لكل منها على الميزان التجاري من خلال الأثر على الصادرات والواردات. ومن ثم علي التجارة الخارجية .

مشكلة البحث: نجد ان التجارة الخارجية تعاني من خلل كبير في معظم فترة الدراسة فحجم الواردات اكبر من حجم الصادرات رغم تطبيق عدد من انواع سعر الصرف للعملة المحلية وتتلخص المشكلة في سؤالين :

١. هل سعر صرف العملة المحلية يؤثر علي حجم الصادرات والواردات ومن ثم علي التجارة الخارجية للسودان ؟

٢. ما هي افضل سياسة لسعر صرف العملة المحلية (سياسات سعر الصرف المقيد ام سياسة سعر الصرف المخفض ،ام سياسة تحرير سعر الصرف)؟ تؤدي إلى تحسين الحساب الجاري لميزان المدفوعات وتحسين التجارة الخارجية للسودان ؟

فرضيات البحث:

١. كلما انخفض سعر صرف العملة المحلية كلما تحسنت التجارة الخارجية .  
٢. سياسة تحرير سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية تؤدي الي تحسين التجارة الخارجية للسودان .

٣. هنالك عدد من المتغيرات تؤثر علي التجارة الخارجية بجانب سعر صرف العملة المحلية اهمية الدراسة :تتبع اهمية الدراسة من اهمية قطاع التجارة الخارجية حيث شاهدناه طيلة فترة الدراسة يعاني من خلل رغم تعدد سياسات سعر الصرف .

مصادر المعلومات : تستند الدراسة على المصادر الثانوية المتصلة بالموضوع والتقارير الرسمية. منهجية الدراسة : استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الاحصائي التحليلي حيث تم التحليل عبر برنامج (SPSS) بعد جمع المعلومات و لبناء نموذجين قياسين لكل من دالتي الصادرات والواردات للفترة (١٩٦٠-١٩٩٨) م وتحليلها ، و الوصول الي نتائج ومن ثم وضع التوصيات .

## ٢. الإطار النظري

مفهوم سعر الصرف والمتغيرات التي تتأثر به :

تعتبر أسعار الصرف أداة هامة لربط الاقتصاد المفتوح بباقي دول العالم حيث يلعب دوراً بارزاً في تحديد قدرة الاقتصاد التنافسية وبالتالي التحكم في اداء ميزان المدفوعات من خلال تأثيره على حركة الصادرات والواردات. ويعرف سعر الصرف بأنه السعر الذي من خلاله تتم مبادلة إحدى العملات لدولة ما بعملة دولة أخرى في سوق الصرف الأجنبي إذن سعر الصرف هو سعر عملة لدولة ما مقابل الحصول على عملة دولة أخرى أو هو سعر العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية. إذن سعر الصرف يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمي فكلما انخفض سعر صرف العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية انخفض سعر السلع الأجنبية بالعملة المحلية مما يجعلها أكثر قدرة على المنافسة في السوق المحلية والعكس بالعكس . يتفق معظم الاقتصاديين على تعريف سعر الصرف بأنه (سعر عملة بلد معين معبراً عنها بعملة بلد أخرى وعلى هذا يمكن النظر إلى سعر الصرف من زاويتين: عدد وحدات العملة المحلية التي تلزم لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية ، الثانية: عدد وحدات العملة الأجنبية التي تلزم لشراء وحدة واحدة من العملة المحلية)<sup>٢</sup> وهو خاضع للتغير ارتفاعاً وانخفاضاً تبعاً لتغيرات العرض والطلب. هنالك اشكال لسعر الصرف، سعر الصرف الرسمي هو سعر الصرف الذي تعلنه الحكومة سعر الصرف الحقيقي وهو الأسمى معدلاً بفروقات التضخم.

المتغيرات الكلية التي تتأثر بسعر الصرف:

لسعر الصرف آثار عدة على كثير من المتغيرات الاقتصادية فهو يؤثر على معدلات التضخم ويعمل على إعادة توزيع الدخل بين أصحاب رأس المال والعمال وإعادة تخصيص الموارد بين قطاع الصادرات والقطاع المحلي ويؤثر على حجم الصادرات وحجم الواردات ومن ثم على ميزان المدفوعات ، كما يؤثر على اختيار الاصول بين المحلية والأجنبية . فإذا افترضنا انخفاض سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية فإن هذا يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الأجنبية

<sup>٢</sup> .مقداد عبد الجبار - اختيار نظام الصرف المثل للدينار الأردني - رسالة ماجستير جامعة آل البيت - الأردن ١٩٩٩م ص ١٨

(المستوردة) وعليه ينخفض حجمها . ويزيد حجم الصادرات للدولة ذات سعر الصرف المنخفض وهذا بدوره ينعكس ايجاباً على ميزان المدفوعات كما ينعكس على معدلات التضخم بالارتفاع في الدولة ذات سعر الصرف المنخفض . وعليه تحدث إعادة توزيع للموارد في الدولة ذات سعر الصرف المنخفض نسبياً لصالح قطاع الصادر وذلك أيضاً يؤدي إلى إعادة توزيع للدخول لصالح أصحاب رؤوس الأموال . والعكس بالعكس .

محددات سعر الصرف:

يتحدد سعر الصرف لأي عملة ما بعدة طرق بناءً على النظام الاقتصادي السائد فإذا كانت الدولة تأخذ بنظام السوق الحر فإن سعر صرف عملتها مقابل العملات الأجنبية يتحدد تبعاً لقوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي ويسمى سعر الصرف الحر . ، كما هنالك سعر الصرف الثابت ويحدد بواسطة السلطات النقدية بناءً على عوامل كثيرة تقدرها الدولة قد تكون ظروف العرض والطلب جزء منها وبين هذين الطريقتين طريقة ثالثة تسمى بنظام المرونة المقيدة وهنا أسعار الصرف لا تبقى ثابتة عند مستويات محددة كما في أسعار الصرف الثابتة كما لا يسمح لأسعار الصرف بحرية التغير المطلق كما هو الحال في نظام الصرف الحر .

التوازن في سوق الصرف الأجنبي:

يتحدد سعر الصرف الحر التوازني من خلال تفاعل العرض والطلب فعند تقاطع منحنى عرض الجنيه السوداني مع منحنى الطلب على الجنيه السوداني عندها يكون السعر هو سعر الصرف الحر التوازني للجنيه السوداني .

مرونة طلب وعرض الصرف الأجنبي:

نجد أن العلاقة بين التغير في الكميات المطلوبة والتغير في سعر الصرف علاقة عكسية وطرديّة بين التغير في الكميات المعروضة والتغير في سعر الصرف . و يتوقف التغير على مرونة كل منهما (إذا كان الطلب على الصرف مرناً فإنه إذا تغير سعر الصرف بنسبة معينة تغيرت الكميات المطلوبة بنسبة أكبر من التغير في سعر الصرف ويكون الطلب على الصرف الأجنبي غير مرّن إذا تغيرت الكميات المطلوبة بنسبة أقل من نسبة التغير في سعر الصرف . وبالمثل فإن عرض الصرف الجنبى يكون مرناً أو غير مرّن أو متكافئ المرونة إذا كانت نسبة التغير في الكميات المطلوبة تساوى نسبة التغير في سعر الصرف)<sup>٣</sup> إذن لمرونة عرض وطلب الصرف الجنبى أهمية كبيرة في تحديد سعر الصرف الحر .

<sup>٣</sup> . صلاح وعشماوى - مرجع سابق - ص ٢٥٥

### مرونة الطلب على الواردات:

تلعب طبيعة السلع المستوردة دوراً كبيراً في تحديد مدى مرونة الطلب عليها فإذا كانت السلعة ضرورية (قمح) فإن مرونتها تكون قليلة أما إذا كانت السلعة كمالية فإن مرونتها تكون عالية وعليه إذا كانت مرونة الطلب على الواردات أكبر من الواحد الصحيح فإن ارتفاع سعر الصرف بمقدار قليل يؤدي إلى نقص الكمية المطلوبة بنسبة أكبر وبه انخفاض الطلب على الصرف الأجنبي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات ولأنها عالية المرونة فإن الطلب عليها يقل ومن ثم يقل الطلب على الصرف الأجنبي بنسبة أكبر من نسبة التخفيض ، وهكذا .

مرونة الطلب على الصادرات : تتوقف على العوامل التي تتوقف عليها مرونة طلب الواردات .

### تحديد سعر الصرف الثابت:

هو السعر الذي يتحدد عبر السلطات النقدية على أساس الظروف الاقتصادية للقطاع الخارجي دون أن تهمل قوى العرض والطلب ولكنها لا تعطي نفس القدر من الأهمية التي تحوزها في تحديد سعر الصرف الحر ، وإذا تحدد سعر الصرف الثابت عند مستوى أدنى من سعر الصرف الحر نجد أن ذلك يؤدي إلى وجود فائض في الطلب على الصرف الأجنبي ونقص في عرضه في سوق الصرف الأجنبي لأن انخفاض سعر الصرف يؤدي إلى نشوء السوق الموازية للعملة وحتى تحافظ السلطات على هذا الوضع فإنها تلجأ إلى الرقابة على النقد الأجنبي أو يمكن أن تتصرف في احتياطاتها فعند زيادة الطلب على الصرف الأجنبي تطرح كميات منه في سوق الصرف وعند زيادة العرض تقوم بشراء الفائض من الصرف الأجنبي وهذه السياسات الهدف منها هو المحافظة على السعر الرسمي المعلن.

مفهوم ميزان المدفوعات والمتغيرات التي تتأثر به وعلاقته بسعر الصرف :

يعرف ميزان المدفوعات بأنه (إجمالي معاملات الدولة مع العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة)<sup>٤</sup> كما يعرف بأنه (بيان احصائي يوجز بأسلوب منهجي منظم ما يجري من معاملات اقتصادية بين اقتصاد معين والعالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة ، وتتألف المعاملات ومعظمها تمثل معاملات بين جهات مقيمة وجهات غير مقيمة من معاملات في السلع والخدمات ، ومعاملات تتضمن أصولاً وخصوماً مع العالم الخارجي ومعاملات تبوب كالتحويلات "هبات" وهي بحكم طبيعتها وكونها تتم من جانب واحد تستلزم بالمعنى المحاسبي قيوداً لموازنتها).<sup>٥</sup> كما يعرف بأنه (ميزان المدفوعات لأي دولة ما هو إلا سجلاً لمعاملاتها الاقتصادية مع بقية دول العالم ولا

<sup>٤</sup> عبد الرحمن محمد - المصرفي - ميزان المدفوعات - العدد ٦ مارس ١٩٩٦م.  
<sup>٥</sup> صندوق النقد الدولي - مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية. ١٩٨٩.

تقتصر فائدة ميزان المدفوعات على كونه سجلاً تاريخياً للمعاملات الدولية ولكنها تمتد فائدته إلى تحليل العلاقات الاقتصادية الدولية الحالية وتقويم السياسة الاقتصادية الدولية).<sup>٦</sup> وهناك مفهومان له الأول: هو ميزان المدفوعات الحسابي وتسجل فيه المعاملات بين المقيمين بدولة ما والمقيمين بالدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة، والمفهوم الثاني ميزان المدفوعات السوقية: وهو يركز على ميزان المدفوعات عند نقطة زمنية معينة وليس من خلال فترة زمنية.

المبحث الرابع: العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات:

هنالك علاقة قوية بين مستوى سعر الصرف واداء ميزان المدفوعات وكلما كان سعر الصرف منخفض كلما أدى ذلك لزيادة الصادرات وانخفاض الواردات. إذن العلاقة بين سعر الصرف كمتغير مستقل وميزان المدفوعات عكسية. كما نجد أن اداء ميزان المدفوعات له أثر على سعر الصرف فلما كان سعر الصرف يتحدد بمقدار حقوق البلد وديونه على البلدان الأخرى فقيمة العملة الوطنية تميل إلى الارتفاع إذا كان لميزان المدفوعات فائض وذلك يعني ازدياد حجم الصادرات وبه يزيد الطلب على العملة المحلية وهذا يؤدي إلى ارتفاع سعر العملة المحلية أما إذا كان ميزان المدفوعات به عجز فإن ذلك يعني انخفاض حجم الصادرات وازدياد حجم الواردات وعليه يزيد الطلب على العملة الأجنبية وهذا يؤدي إلى انخفاض سعر صرف العملة الوطنية، إذن هنالك علاقة طردية بين اداء ميزان المدفوعات كمتغير مستقل وسعر الصرف، مما سبق توجد علاقة تبادلية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات.

### النموذج المقترح

$$Q_{X1} = f(EX_t, GDP_t, CPI_t)$$

$$Q_{X1} = q_0 + q_1 EX_t + q_2 GDP_t + q_3 CPI_t + U_{1t}$$

$$Q_{M1} = f(EX_t, GNP_t, CPI_t)$$

$$Q_{M1} = \&_0 + \&_1 EX_t + \&_2 GNP_t + \&_3 CPI_t + U_{2t}$$

$Q_{X1}$ : قيمة الصادرات.  $Q_{M1}$ : قيمة الواردات،  $EX_t$ : سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه

$GDP_t$ : الناتج المحلي الإجمالي،  $CPI_t$ : مستوى الاسعار المحلية،  $GNP_t$ : الناتج القومي

$U_{1t}$   $U_{2t}$ : متغيرات عشوائية.  $q_0, q_1, q_2, q_3, \&_0, \&_1, \&_2, \&_3$  معلمات (بملايين الجنيهات)

### ٣. الدراسات السابقة

تقديم: تعرضت كثيراً من الدراسات السابقة لكيفية تحديد سعر الصرف الأمثل للعملة السودانية مقابل الدولار الأمريكي كما تعرضت أيضاً كثيراً من الدراسات لنقد لسياسات صندوق النقد الدولي

<sup>٦</sup>. جون هيدسون - مارك هندر - ترجمة طه عبد الله ومحمد عبد الصبور - مرجع سابق، ص ١٨٥.

الخاصة بتخفيض قيمة الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي ونحاول في هذه الدراسة أن نستعرض دراسة لكريم نشاشيبي الخاصة بتحديد سعر الصرف الأمثل للجنيه .

كريم نشاشيبي (١٩٨٠):<sup>٧</sup> قام النشاشيبي بدراسة لتحدي سعر الصرف الأمثل للجنيه السوداني. هدفت الدراسة الي تحديد سعر صرف الجنيه السوداني بناءً على حساب التكاليف الحقيقية (مستبعداً الضرائب والدعم) لمحاصيل الصادرات السودانية باستخدام منهج تنافسية المحاصيل. واستخدم المنهج الاحصائي ، حيث قام الباحث بتقدير سعر المحصول المثقل لعدد من محاصيل الصادر السودانية للأعوام (١٩٧٣/٢٧ ١٩٧٧/ ٧٦ م (كل على حده) ومن ثم المتوسط المثقل وقام بمقارنتها بسعر الصرف المثقل لنفس الأعوام وكانت نتائج الدراسة كما ادناه

جدول رقم (١) : تنافسية المحاصيل الزراعية السودانية (نتائج النشاشيبي)

المحصول	قطن		فول	قمح	ذرة	سكر	الوسط المرجح
	متوسط التيلة	طويل التيلة					
1973/72	2.75	3.25	1.92	1.05	1.39	3.96	2,68
1977/76	2.22	2.69	2.46	1.10	1.34	2.58	2,26

المصدر النشاشيبي (١٩٨٠) جدول رقم ٥ ص ٤٩

من الجدول نلاحظ: أن متوسط سعر الصرف المحسوب على أساس التكاليف الحقيقية للمحاصيل (قطن طويل التيلة قطن متوسط التيلة فول قمح ذرة سكر) بلغ ٢.٦٨ دولار للجنيه في العام ١٩٧٣/٧٢م و٢.٢٦ دولار للجنيه في العام ١٩٧٧/٧٦م في حين أن سعر صرف الدولار الفعلي في تلك الأعوام كان ٢.٨٧ دولار للجنيه وبناءً على المقارنة بين السعيرين أوصت الدراسة بتخفيض سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي.

#### ٤ . النتائج

سياسات سعر الصرف في السودان في الفترة من (١٩٦٠ - ١٩٩٨) م: شهد الاقتصاد السوداني عدداً من السياسات المتعلقة بسعر الصرف وقد كانت تهدف الي تحسين اداء ميزان المدفوعات في الفترة من (١٩٦٠ - ١٩٧٧) م طبقت سياسة سعر الصرف المقيد وعقب ذلك تم تطبيق سياسة تخفيض سعر الصرف في (١٩٧٨ - ١٩٩١) م وفي (١٩٩٢) م طبقت سياسات التحرير لسعر الصرف ونجد أن جميع السياسات السابقة تقوم على حجج معينة وتقصد تحقيق أهداف محددة وعليه كان لكل منها آثار على ميزان المدفوعات .

<sup>٧</sup> .نشاشيبي - جانب العرض كإطار لتعديل الصرف في البلدان النامية - تجربة السودان - أوراق العاملين بصندوق النقد الدولي ، ١٩٨٠



سياسة سعر الصرف المقيّد: طبقت سياسة سعر الصرف المقيّد في السودان في الفترة من (١٩٦٠ - ١٩٧٧) م وهي تعنى احتفاظ الدولة بسعر صرف محدد للجنيه السودانى مقابل الدولار الأمريكى وعند هذا السعر يقوم البنك المركزى ببيع وشراء العملات الأجنبية ويكون البنك المركزى على استعداد لخلق التوازن بين العرض والطلب على العملات الأجنبية فعند ظهور فائض طلب على الدولار الأمريكى مثلا فإن البنك المركزى يقوم بتغطيته من من احتياطياته من الدولارات الأمريكية حتى لا يتغير سعر الصرف المحدد والعكس في حالة الفائض في العرض فإن البنك المركزى يقوم بشراؤه عند السعر المحدد حتى لا ينخفض سعره وتهدف سياسة سعر الصرف المقيّد إلى استقرار التجارة الدولية وجعل التخطيط لها مستقبلاً أمراً سهلاً والقضاء على العجز التجارى بميزان المدفوعات وتحقيق التوازن بين العرض الكلى والطلب الكلى. وقد كانت هنالك عدة إجراءات متعلقة بسعر الصرف تمثلت فى :

- تقييد الرقابة على المعاملات بالنقد الأجنبى . ومنع فتح حسابات جارية بالنقد الأجنبى .
  - تقييد الاستيراد وخصوصاً بالنسبة للقطاع الخاص. و فرض ضريبة على الواردات .
  - تشجيع الاتفاقيات الثنائية.
  - عمل قيود على ادخال وتحويلات العملات الاجنبية إلى داخل وخارج القطر .
  - منع الاتجار فى النقد الأجنبى. ومنع حيازة وتبادل النقد الأجنبى خارج البنك المركزى.
- جدول رقم (٢) : قيمة الصادرات والواردات خلال الفترة (١٩٦٠-١٩٧٧) م

بملايين الجنيهات السودانية

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	عجزوافائض	عجز/فائض
1960	064.0	060.9	-002.1	الصادرات	الواردات
1961	061.3	077.8	-016.4	-004.4	027.8
1962	079.3	086.6	-006.9	029.5	011.0
1963	085.5	097.7	-012,4	007.7	012.8
1964	070.2	087,7	-017.7	-017.9	-010.0
1965	072.7	074.1	-001.4	003.6	-015.5
1966	074.0	082.2	-008.2	001.8	010.9
1967	077.7	083.3	-005.6	005.0	002.5
1968	083.7	096.3	-126.0	007.7	015.6

1969	092.4	089.8	+002.6	010.0	-006.7
1970	101.8	104.6	-002.8	010.0	016.5
1971	110.8	114.5	-003.7	008.8	009.5
1972	116.2	122.2	-005.9	004.9	006.7
1973	157.7	130.2	+027.5	035.7	006.5
1974	139.0	207.0	-068.0	-011.9	059.0
1975	146.3	284.4	-138.1	005.2	037.4
1976	209.3	239.4	-030.2	043.0	-015.8
1977	230.3	245.9	-015.6	010.0	002.7

المصدر : بنك السودان - إدارة السياسات والبحوث

نلاحظ من الجدول: تصاعد الصادرات والواردات و ميزان المدفوعات في عجز مستمر .  
سياسات تخفيض سعر الصرف: طبقت سياسة تخفيض قيمة الجنيه السودانى فى الفترة من ( ١٩٧٨ - ١٩٩١ ) م بتوصية من صندوق النقد الدولى وهى تعنى تخفيض قيمة الجنيه السودانى مقابل الدولار الأمريكى حيث يرى واضعو السياسة أن قيمة سعر صرف الجنيه غير واقعية وعليه اعتبرت سياسة سعر الصرف المقيد والاجراءات المتعلقة به معوقاً للصادر وغير مشجعة لزيادة انتاج الصادر بالاضافة إلى أن نظام رخص الاستيراد والقيود التى تفرضها لائحة التعامل بالنقد الأجنبى والتى كانت تضع قيوداً إضافية على تحويلات موارد الصادر وتحديد اسعار الصرف لها وقد تمثلت تلك القيود فى حجز نسبة من هذه الموارد تباع لبنك السودان بأسعار غير مجزية وغير محفزة للانتاج والتصدير . وعليه كانت معدلات التضخم والمؤشرات الكلية تعكس عدم اداء الاقتصاد بكفاءة حيث واجهت البلاد نقصاً حاداً فى الموارد العملات الأجنبية إلى جانب تراكم الديون وعبء سدادها وارتفاع معدلات التضخم وبناء على تلك المؤشرات يرى الصندوق أن الاقتصاد السودانى يعانى من خلل هيكلى انعكس فى عدم التوازن فى ميزان المدفوعات والموازنة الداخلية فالواردات ارتفعت من متوسط ١٢٦.٢ مليون جنيه سنوي (١٩٧٢ - ١٩٧٣) م إلى ٢٤٥.٧ مليون جنيه سنوياً (١٩٧٤ - ١٩٧٥) م مع زيادة طفيفة فى حصيلة الصادرات مما أدى لارتفاع العجز فى الحساب الجارى لميزان المدفوعات ثم تقرر انتهاج سياسة تخفيض قيمة الجنيه لقد كانت أولى تجارب الصندوق فى السودان هى تخفيض قيمة الجنيه السودانى فى يونيو ١٩٧٨م بناء على مذكرة سرية بعنوان سعر صرف الجنيه السودانى والاجراءات المتصلة به وكان الهدف من التخفيض كما جاء فى مذكرة

صندوق النقد الدولي في مذكرته الأولى بهدف تأمين تنافسية محاصيل الصادرات السودانية وقد كانت خلاصة الدراسات مفادها أن قيمة الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي غير واقعية حيث كان الجنيه مقوماً بأكثر من قيمته الحقيقية وبناء على ما سبق قرر الصندوق أن عجز ميزان المدفوعات لا يمكن دعمه وعليه حرم السودان من القروض الخارجية وقد هدفت سياسة التخفيض إلى تحقيق وضع أفضل بالنسبة لميزان المدفوعات على المدى المتوسط بحيث يتجه العجز نحو الانخفاض تدريجياً وخلق مصادر تمويلية لها صفة الاستمرار والدوام لمواجهة العجز وذلك بإدخال مزيد من الموارد الأجنبية للدولة. وعليه تم :

- إلغاء الرقابة على المعاملات بالنقد الأجنبي وإلغاء الاتفاقيات الثنائية.
  - تحرير الاستيراد من القيود خصوصاً بالنسبة للقطاع الخاص
  - السماح للمقيمين وغير المقيمين من السودانيين لفتح حسابات جارية بالنقد الأجنبي .
  - يسمح بشراء وبيع العملات الأجنبية لدى البنوك التجارية المرخص لها بالأسعار الواقعية وسعي البرنامج اعلاه لخلق سعرين للدولار ، سعر رسمي مخفض ، وسعر موازي حر. وقد تمت تخفيضات سعر الصرف عدة مرات. ويمكن ملاحظة ذلك في الجدول (٣) ادناه:
- سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه السوداني خلال الفترة (١٩٧٧-١٩٩١) م

السنة	سعر الدولار مقابل الجنيه	سعر الجنيه مقابل الدولار
1977	0.35	2.87
1978	0.40	2.50
1979	0,50	2.00
1980	0.50	2.00
1981	0,90	1.11
1982	1.30	0.77
1983	1.30	0.77
1984	1.30	0.77
1985	2.50	0.40
1986	2.50	0.40
1987	4.50	0.22
1988	4.50	0.22

1989	5.00	0.02
1990	5.00	0,02
1991	15.0	0.07

المصدر : بنك السودان -إدارة السياسات والبحوث.

من الجدول اعلاه نلاحظ الاتي :

تم تخفيض الجنيه السوداني تخفيضا مباشرا ومعلنا لأول مرة في ١٩٧٨ من ٢.٨٧ في ١٩٧٧م الي ٢.٥٠ . ثم توالى التخفيضات حتي بلغ الدولار ١٥ جنيها في العام ١٩٩١م . وقد ترتب علي التخفيضات اعادة توزيع الارياح لصالح التجار بدلا عن المنتجين و تفشت ظاهرة المضاربة في العملات و ارتفعت الاسعار المحلية .(بالاضافة الي ذلك فقد زاد الطلب علي الاحتياطي الرسمي من النقد الاجنبي الامر الذي ربما تسبب في تدني ما هو متاح من النقد الاجنبي لاغراضه الرسمية بما في ذلك الحصول علي الواردات الاساسية وخدمات الديون المستحقة في اجالها المحددة )<sup>٨</sup>

جدول رقم (٤) : قيمة الصادرات والواردات خلال الفترة (١٩٧٨-١٩٨٩) م

بملايين الجنيهات السودانية

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	عجز او فائض	عجز او فائض
1978	0216.0	0279.8	-0063.8	الصادرات	الواردات
1979	0228.6	0479.0	-0250.4	005.8	71.2
1980	0347.3	0709.8	-0362.5	051.9	48.2
1981	0439.3	1000.6	-0561.3	026.5	41.0
1982	0383.1	0776.0	-0392.9	012.8	-22.4
1983	0668.5	1004.6	-0336.1	074.5	29.5
1984	0674.7	1052.4	-0377.7	000.9	04.8
1985	1023.7	1822.1	-0798.4	051.7	73.1
1986	0816.9	1709.1	-0892.2	-020.2	-06.2
1987	0756.2	2296.6	-1540.4	-007.4	34.4
1988	1921.5	4587.2	-2665.7	154.0	99.7
1989	2942.1	6310.3	-3818.2	053.5	37,6

<sup>٨</sup> . علي عبد القادر - مصدر سابق - ص ٢١ .

المصدر : بنك السودان -إدارة السياسات والبحوث.

من الجدول نجد: ان الصادرات في تصاعد و لكن الواردات في تصاعد اعلي.

سياسات تحرير سعر الصرف ١٩٩٢م

في ٢ فبراير ١٩٩٢م تم الاعلان عن انتهاء سياسات التحرير الكامل للاقتصاد السودانى حيث شملت السياسات الكلية الاقتصادية وسياسات سعر الصرف والنقد الأجنبي وتمثلت اللوائح والاجراءات فى مجال سعر الصرف فى الأتى:

- الغاء نظام السوق الرسمى وانشاء السوق الحر الموحد ليتم فيه التعامل بالنقد الاجنبى.
  - تقويم سعر الصرف بالنسبة للعملات الاجنبية على أن يحدد عن طريق لجنة من البنوك التجارية حسب العرض والطلب.
  - تتم كل المعاملات صادر - وارد بالسوق الحر الموحد واستمر هذا النظام حتى ١٩٩٣م ونسبة لتوالى ارتفاع اسعار الصرف تم تعديل سعر الصرف اعتباراً من ١٠/٣/١٩٩٣م وأصبح هنالك سعرين للصرف: سعر نافذة البنك المركزى ويحدده بنك السودان وهو ثابت ٢١٧ جنية للدولار ويتم التعامل به فى:
  - شراء البترول و واردات القطاع العام والاحتياجات الاستراتيجية كما يحددها بنك السودان.
  - المدفوعات غير المنظورة والتي يحددها بنك السودان. و حصيلة جميع الصادرات.
- سعر نافذة البنوك التجارية ويحدده اتحاد المصارف وهو متغير ويستخدم لمقابلة كل المدفوعات المنظورة وغير المنظورة التى لم ترد ضمن استخدامات بنك السودان.
- استمر هذا الوضع حتى تم إلغاء السعر الثابت لبنك السودان عام ١٩٩٤م على أن يحدد كل بنك تجارى أسعار البيع والشراء يومياً ويقوم بنك السودان بحساب متوسط ترجيحى حيث يتم التعامل بهذا السعر المحدد من قبل بنك السودان. (فى ١٦ سبتمبر ١٩٩٥م تم فتح صرافات النقد الأجنبى من جديد وكان عددها ٣٢ تمشياً مع سياسات التحرير الاقتصادى ووصولاً لاستقرار سعر الصرف وبالتالي أصبح سعر بنك السودان يحسب يومياً من الأسعار اليومية للبنوك التجارية و صرافات النقد الأجنبى المصرح بها).<sup>٩</sup> وتهدف الي :
- تحقيق عائد مجزى للمصدرين يساعد على زيادة وتحريك الصادرات .وتشجيع للمستثمرين الأجانب لزيادة حصيلة النقد الأجنبى. و اتباع سياسة واقعية لسعر الصرف. تعكس الحقيقة .
- ويمكننا ملاحظة التعديلات التى تمت لسعر الصرف فى الفترة من (١٩٩٢ - ١٩٩٨) ادناه

<sup>٩</sup> العرض الاقتصادى لسنة ٩٦- وزارة المالية والاقتصاد الوطنى ، ص ١٤٣

جدول رقم (٥) : تطورات سعر صرف الجنيه السودانى خلال الفترة (١٩٩٢ - ١٩٩٨م)  
(الدولار مقابل الجنيه)

التاريخ	السعر الرسمى	السعر الموازى	السعر الحر	السعر الموحد
ديسمبر 1992	0132,8	0221.0	-	0136.3
ديسمبر 1993	0216.0	0400.0	0321.0	0333.0
ديسمبر 1994	0400.0	0491.0	0400.0	0420.0
ديسمبر 1995	0838.0	0848.5	0820.8	0810.0
ديسمبر 1996	1460.0	1468.5	1467.7	1466.0
ديسمبر 1997	1712.0	1840.0	1711.3	-
ديسمبر 1998	3270.0	2400.0	-	-

المصدر بنك السودان (إدارة السياسات والبحوث)

١. عند إعلان سياسة التحرير فى عام ١٩٩٢م أدى ذلك لارتفاع سعر الدولار فأصبح يساوى ١٣٢ جنيه كسعر رسمى و ٢٢١ جنيه كسعر موازى و ١٣٦.٣ كسعر موحد.
٢. فى عام ١٩٩٣م ارتفع السعر الرسمى إلى ٢١٦ جنيه للدولار وارتفع السعر الموازى إلى ٤٠٠ جنيه وكان السعر الحر يساوى ٣٢١ جنيه والسعر المرجح يساوى ٣٣٣ جنيه.
٣. (١٩٩٤ - ١٩٩٨م) ارتفع سعر الدولار مقابل الجنيه فى كل عام بمعدلات عالية حتى بلغ السعر الرسمى ٢٣٧٠ جنيه سودانى للدولار والسعر الموازى ٢٤٠٠ جنيه وعليه نلاحظ أن سياسات تحرير سعر الصرف أدت لانخفاض قيمة الجنيه السودانى بمعدلات كبيرة.

جدول رقم (٦) : قيمة الصادرات والواردات واداء الميزان التجارى فى الفترة (١٩٩٢ - ١٩٩٨م)

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجارى	نسبة العجز أو الفائض
1992	319.3	0820.9	-0501.6	الواردات
1993	417.3	0944.9	-0527.6	الصادرات 15.1
1994	535.6	1095.5	-0559.9	الصادرات 28.3
1995	555.7	1184.6	-0628.9	الصادرات 03.8
1996	620.2	1504.6	-0884.4	الصادرات 11.6
1997	594.2	1421.9	-0827.7	الصادرات -04.2
1998	595.7	1732.2	-1136.5	الصادرات 00.3

### المصدر بنك السودان (إدارة السياسات والبحوث)

إن قيمة الصادرات السودانية في تصاعد مستمر الميزان التجاري شهد عجزاً مستمراً .  
خلاصة: شهد الاقتصاد السوداني في الفترة من (١٩٦٠ - ١٩٩٨) م تطبيق ثلاثة سياسات لسعر الصرف سياسة سعر الصرف الثابت ، سياسة تخفيض سعر الصرف وأخيراً سياسة تحرير سعر صرف العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي وقد اشتركت كل السياسات السابقة في هدف رئيسي وهو تحسين أداء الميزان المدفوعات على من اختلافها في كيفية التحقيق. فالفترة (١٩٦٠ - ١٩٧٧م) شهدت احتفاظ الجنيه السوداني بسعر محدد مقابل الدولار الأمريكي فكان الجنيه يساوي ٢.٨٧١٥٦ دولار وطبقت كثيراً من الاجراءات المناط بها الحفاظ على هذا السعر المحدد فشددت الرقابة على النقد الأجنبي ووضعت القيود على الاستيراد وكانت النتيجة نمو الصادرات والواردات معاً فكان متوسط نسبة الزيادة في الصادرات ٨.٧٤% ومتوسط نسبة الزيادة في الواردات ١٠% وعليه شهد الميزان التجاري عجزاً مستمراً (رغم تحقيقه لفائض في بعض الأعوام) حيث بلغ متوسط العجز ١٧.٤ مليون جنيه سوداني ، ونلاحظ أن سياسة سعر الصرف المقيد قد أدت إلى نمو الصادرات ولكنها لم تحافظ على حجم الواردات وذلك يرجع إلى خصوصية الواردات السودانية فمعظمها مدخلات انتاجية و سلع استهلاكية أساسية كالسكر والقمح

أما الفترة (١٩٧٨ - ١٩٩١) م . شهدت سياسة تخفيض قيمة العملة السودانية مقابل الدولار الأمريكي بهدف تحسين أداء الميزان التجاري من خلال زيادة الصادرات وتخفيض الواردات وشهدت هذه الفترة عدد تخفيضات لقيمة الجنيه من ٢.٨٧ حتى بلغ ٠.٠٧ دولار بنهاية الفترة كما نفذت كثيراً من الاجراءات لتفعل من أداء السياسة فألغيت الرقابة على النقد الأجنبي وحرر الاستيراد وكانت النتيجة نمو الصادرات والواردات معاً مما أدى لتزايد العجز في الميزان التجاري وعليه لم تؤدي السياسة إلى تحسين أداء ميزان المدفوعات وتحقيق هدفها الأساسي . فكان متوسط نسبة الزيادة في الصادرات ٣٦.٧% ومتوسط نسبة الزيادة في الواردات ٣٨% ومتوسط عجز الميزان التجاري ١٠٠٢ مليون جنيه سوداني كما شهدت هذه الفترة تفضي ظاهرة المضاربة في العملات مما أدى إلى ارتفاع سعر الدولار إلى مستويات عالية لا يمكن تبريرها بقوى العرض والطلب وعليه ارتفعت أسعار الواردات ارتفاعاً كبيراً وارتفعت تكاليف المعيشة بصورة عامة.

أما في الفترة (١٩٩٢ - ١٩٩٨م) اعلنت سياسة تحرير سعر الصرف والتي أدت إلى ارتفاع قيمة الدولار من ١٣٢.٨ جنيه في عام ١٩٩٢م وأصبح يساوي ٢٣٧٠ جنيه في عام ١٩٩٨م كسعر رسمي ومن ٢٢١ جنيه إلى ١٤٠٠ جنيه كسعر موازي أي انخفضت قيمة الجنيه بنسبة ١٧٠٠%

وبلغ متوسط نسبة الزيادة في الصادرات ١١.٧٥% ومتوسط نسبة الزيادة في الواردات ١٣.٧٣% ومتوسط عجز الميزان التجاري ٢٢٣.٨ مليون دولار أمريكي.

### ٣.٢ مناقشة النتائج

بناء على فرضيات البحث التالية :

١. كلما انخفض سعر صرف العملة المحلية كلما تحسنت التجارة الخارجية .
٢. سياسة تحرير سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية تؤدي الي تحسين التجارة الخارجية للسودان .
٣. هنالك عدد من المتغيرات تؤثر علي التجارة الخارجية بجانب سعر صرف العملة المحلية وباستخدام برنامج (SPSS) صممنا نموذجين قياسييين ،للفترة (١٩٦٠-١٩٩٨) م وفقا للمعادلات التالية: المعادلة الاولى تبين العلاقة بين حجم الصادرات كمتغير تابع وسعر الصرف ومستوي الاسعار المحلية والنتاج المحلي الاجمالي كمتغيرات مستقلة . والمعادلة الثانية تعكس العلاقة بين حجم الواردات كمتغير تابع وسعر الصرف ومستوي الاسعار المحلية والنتاج القومي الاجمالي كمتغيرات مستقلة .

$$Q_{X1} = f(EX_t, G. D. P_t, C. P. I_t)$$

$$Q_{X1} = q_0 + q_1 EX_t + q_2 G. D. P_t + q_3 C. P. I_t + U_{1t}$$

$$Q_{M1} = f(EX_t, G. N. P_t, C. P. I_t)$$

$$Q_{M1} = \&_0 + \&_1 EX_t + \&_2 G. N. P_t + \&_3 C. P. I_t + U_{2t}$$

$Q_{X1}$ : قيمة الصادرات .  $Q_{M1}$ : قيمة الواردات،  $EX_t$ : سعر صرف الدولار الامريكي مقابل الجنيه

$G. D. P_t$ : الناتج المحلي الاجمالي،  $C. P. I_t$ : مستوى الاسعار المحلية،  $G. N. P_t$ : الناتج القومي

$U_{1t}$   $U_{2t}$ : متغيرات عشوائية.  $q_0, q_1, q_2, q_3, \&_0, \&_1, \&_2, \&_3$  معلمات (بملايين الجنيهات)

تحليل نموذج الصادرات (انظر الملاحق)

$$Q_X = -1765.619 + 98.138EX + 1.443C. P. I + 0.01769 G. D. P$$

$$(1.235) \quad (5.158) \quad (6.946) \quad (8.307)$$

حيث القيم اسفل المقدرات هي قيم T المحسوبة .

وبما ان  $q_1, q_2, q_3 > 0$  اذا العلاقة معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة اي بين حجم الصادرات كمتغير تابع . و سعر صرف العملة المحلية و ومستوي الاسعار المحلية و والنتاج المحلي الاجمالي كمتغيرات مستقلة. وعليه نقبل الفرضيات .

معامل التحديد ( $R^2$ ): وهو يقيس جودة انحدار النموذج ككل ،اي ما مدي تأثير المتغيرات المستقلة علي المتغير التابع .  $R^2 = ESS/TSS$  حيث  $ESS$  تعني التغيرات الكلية في حجم الصادرات



التي يفسرها التغير في المتغيرات المستقلة في النموذج (سعر الصرف - مستوى الاسعار المحلية - الناتج المحلي الاجمالي ) ، و TSS تعني التغيرات الكلية في الصادرات. و  $R^2=999$  وهذا يعني ان 99% من التغيرات الكلية في حجم الصادرات التي حدثت نتيجة للتغير في المتغيرات المستقلة في النموذج (سعر الصرف - مستوى الاسعار المحلية - الناتج المحلي الاجمالي ) عليه فان الانحدار الكلي للنموذج عالي الجودة .

معامل التحديد المعدل ( $R^{-2}$ ): وهو ايضا يقيس جودة انحدار النموذج ككل ،اي ما مدي تاثير المتغيرات المستقلة علي المتغير التابع . وهو افضل من  $R^2$  لان  $R^2$  يتاثر بعدد المتغيرات المستقلة في النموذج فكما زادت تزيد قيمة  $R^2$  لكن  $R^{-2}$  لايتاثر بعدد المتغيرات المستقلة في النموذج وهو ايضا  $R^{-2}=999$  وهذا يعني ان 99% من التغيرات الكلية في حجم لصادرات التي حدثت نتيجة للتغير في المتغيرات المستقلة في النموذج (سعر الصرف - مستوى الاسعار المحلية - الناتج المحلي الاجمالي ) عليه فان الانحدار الكلي للنموذج عالي الجودة .

قيمة F المحسوبة : وهي ايضا تختبر جودة النموذج ككل ، ولها علاقة طردية مع قيمة  $R^2$  .وهنا  $F = 2429.468$  وهذا يدل علي ان النموذج له قدرة تفسيرية كبيرة لسلك دالة الصادرات . لأن F قيمتها كبيرة .

قيمة D.W (ديرين واتسون): وهو يعكس مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات العشوائية داخل النموذج وكلما اقتربت قيمة D.W من 2 كلما كان النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي وهنا  $D.W = 1.328$  .وهذا يعني ان النموذج عالي الجودة .نتائج الاختبار :

١ . حجم الصادرات يتاثر بعدد من المتغيرات سعر الصرف ، مستوى الاسعار المحلية وحجم الناتج المحلي الاجمالي .

٢ . كلما انخفضت قيمة العملة المحلية مقابل الدولار الامريكي كلما زاد حجم الصادرات .

مرونة الصادرات لسعر صرف الدولار الامريكي = معامل سعر الصرف في النموذج

٣ . مضروب في متوسط سعر صرف الدولار مقسوم علي متوسط حجم الصادرات . اذا 3.

$$e = (98.138) 180.8997 / 72965.118 = 0.24331$$

وهذا يعني انه كلما انخفضت قيمة العملة المحلية بنسبة 1% كلما زادت الصادرات بقيمة 0.24331

٤ . كلما ارتفعت الاسعار المحلية كلما زادت الصادرات .

٥ . كلما ارتفع الناتج المحلي الاجمالي كلما زادت الصادرات .

تحليل نموذج الواردات (انظر الملاحق)

$$Q_m = -3455.228 - 699.109EX + 177G. N. P + 6.342C. P. I$$
$$(1.920) \quad (24.429) \quad (16.628) \quad (7,705)$$

حيث القيم اسفل المقدرات هي قيم T المحسوبة .

وبما ان  $\beta_1, \beta_2, \beta_3 > 0$  اذا العلاقة معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة .فالعلاقة معنوية بين حجم الواردات. و سعر صرف العملة المحلية و بين حجم الواردات ومستوي الاسعار المحلية و بين حجم الواردات والنتاج القومي الاجمالي . وعليه نقبل الفرضيات معامل التحديد ( $R^2$ ): وهو يقيس جودة انحدار النموذج ككل ،اي ما مدي تاثير المتغيرات المستقلة علي المتغير التابع .  $R^2 = ESS/TSS$  حيث ESS تعني التغيرات الكلية في حجم الواردات التي يفسرها التغير في المتغيرات المستقلة في النموذج (سعر الصرف - مستوي الاسعار المحلية - الناتج القومي الاجمالي ) ، و TSS تعني التغيرات الكلية في الواردات. و  $R^2 = 990$  وهذا يعني ان 99% من التغيرات الكلية في حجم الواردات التي حدثت نتيجة للتغير في المتغيرات المستقلة في النموذج (سعر الصرف - مستوي الاسعار المحلية - الناتج القومي الاجمالي ) عليه فان الانحدار الكلي للنموذج عالي الجودة .

معامل التحديد المعدل ( $R^{-2}$ ): وهو ايضا يقيس جودة انحدار النموذج ككل ،اي ما مدي تاثير المتغيرات المستقلة علي المتغير التابع . وهو افضل من  $R^2$  لان  $R^2$  يتاثر بعدد المتغيرات المستقلة في النموذج فكلما زادت تزيد قيمة  $R^2$  لكن  $R^{-2}$  لايتاثر بعدد المتغيرات المستقلة في النموذج وهو ايضا  $R^{-2} = 99$  وهذا يعني ان 99% من التغيرات الكلية في حجم الواردات التي حدثت نتيجة للتغير في المتغيرات المستقلة في النموذج (سعر الصرف - مستوي الاسعار المحلية - الناتج القومي الاجمالي ) عليه فان الانحدار الكلي للنموذج عالي الجودة .

قيمة F المحسوبة  $F = 29445.701$  وهي ايضا تختبر جودة النموذج ككل ، ولها علاقة طردية مع قيمة  $R^2$  وهذا يدل علي ان النموذج له قدرة تفسيرية كبيرة لسلوك دالة الواردات .

قيمة D.W (ديرين واتسون): وهو يعكس مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات العشوائية داخل النموذج وكلما اقتربت قيمة D.W من 2 كلما كان النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي وهنا  $D.W = 1.224$  . وهذا يعني ان النموذج عالي الجودة .

نتائج الاختبار :

١/ حجم الواردات يتاثر بعدد من المتغيرات سعر الصرف ، مستوي الاسعار المحلية وحجم الناتج القومي الاجمالي .

٢/ كلما انخفضت قيمة العملة المحلية مقابل الدولار الامريكي كلما انخفض حجم الواردات .

٣/ مرونة الواردات لسعر صرف الدولار الأمريكي = معامل سعر الصرف في النموذج مضروب في متوسط سعر صرف الدولار مقسوم علي متوسط حجم الواردات . اذا  
$$e = (-669.109) 180.8997 / 250815.1 = 0.50423$$

وهذا يعني انه كلما انخفضت قيمة العملة المحلية بنسبة 1% كلما زادت الواردات بقيمة 0.50423

٤/ كلما ارتفعت الاسعار المحلية كلما زادت الواردات .

٥/ كلما ارتفع الناتج القومي الاجمالي كلما زادت الواردات .

النتائج العامة :

وجد ان السياسات الخاصة بسعر صرف العملة المحلية لم تحقق هدفها ويرجع ذلك للاتي:

١. رغم العلاقة الطردية بين حجم الصادرات وسعر صرف العملة المحلية ، الا ان الزيادة في حجم الصادرات ضعيفة . بسبب أ/ نوعيتها حيث انها زراعية اي مرونتها العرضية للاسعار ضعيفة . فهي تتاثر اكثر بعوامل طبيعية كالمناخ وغيره ، وعوامل داخلية مثل السياسات التمويلية ، وخارجية كاستيراد المدخلات الانتاجية . بجانب سعر الصرف . ب/ تنحصر الصادرات السودانية في سلع بعينها مما يجعلها عرضة لمتغيرات كثيرة .

٢. رغم العلاقة العكسية بين حجم الواردات وسعر الصرف الا انه رغم انخفاض قيمة العملة المحلية الا ان الواردات لم تتخفف للاتي: أ/ معظم الواردات السودانية سلع ضرورية . ب/ تتاثر الواردات السودانية بعدد من المتغيرات الاخرى كالمستوي العام للاسعار .

##### ٥. الخاتمة

شهد الاقتصاد السوداني عدداً من السياسات المتعلقة بسعر الصرف في الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٩٨ بهدف تحسين اداء ميزان المدفوعات طبقت سياسة سعر الصرف المقيد و تخفيض سعر الصرف وطبقت سياسات التحرير الكامل لسعر الصرف ووجد أن جميع السياسات السابقة تقوم على حجج معينة وتقصد تحقيق أهداف محددة وعليه كانت لكل منها آثار على ميزان المدفوعات . ولقياس أثر السياسات السابقة والخاصة بسعر الصرف ومن ثم تقييم اداءها وأثر كل منها على الاقتصاد فأنا استخدمنا المنهج الاحصائي لقياس أثر كل سياسة علي ميزان المدفوعات من خلال تأثيرها على حجم الصادرات وحجم الواردات ونخلص لأهمية سعر الصرف كمتغير هام ومؤثر على اداء الاقتصاد عامة ووجدنا نظرياً أن انخفاض قيمة الجنيه تؤدي إلى زيادة حجم الصادرات وانخفاض حجم الواردات ولكننا خلصنا علي المستوي العملي ان افضل سياسة لتحسين التجارة الخارجية هي سعر الصرف المقيد .

١. الافضل للاقتصاد السوداني تطبيق سياسة سعر الصرف الثابت .
  ٢. وضع سياسات اقتصادية تعني بالتاثير الايجابي علي المتغيرات الاخرى مثل مستوي الاسعار المحلية ، الناتج القومي الاجمالي والناتج المحلي الاجمالي .
- المراجع والملاحق:**

١. جون هدسون-مارك فرنذر-ترجمة :طه عبد الله ومحمد عبد الصبور-العلاقات الاقتصادية الدولية-الرياض-دار المريخ-بدون تاريخ نشر.
٢. صلاح الدين نامق ، عشاوي علي عشاوي -التجارة الدولية -١٩٨٧ م .
٣. صندوق النقد الدولي-مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية-١٩٨٩م.
٤. عبد الرحمن محمد-المصرفي-ميزان المدفوعات-العدد٦-١٩٩٦م.
٥. عبد الوهاب عثمان-منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان-مطابع السودان للعملة المحدودة-الخرطوم٢٠٠١م.
٦. عثمان ابراهيم السيد -الاقتصاد السوداني -مطبعة النهضة -الرياض -٢٠٠١ م.
٧. علي عبد القادر علي - بعض جوانب الاقتصاد السوداني -مركز البحوث والدراسات الانمائية -جامعة الخرطوم -١٩٨٤م .
٨. علي عبد القادر -من التبعية الي التبعية -صندوق النقد الدولي والاقتصاد السوداني -المستقبل العربي القاهرة -١٩٩٠ م .
٩. علي عبد القادر-الاقتصاد السوداني كحقل تجارب-صندوق النقد والجنيه السوداني-دار جامعة الخرطوم للنشر-١٩٨٠م.
١٠. عمر احمد - تخفيض سعر الصرف وميزان المدفوعات -تجربة السودان(١٩٧٢-١٩٩٣) م رسالة ماجستير -جامعة الجزيرة -كلية الاقتصاد -١٩٩٦ .
١١. هاشم حيدر -التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات -معهد الانماء العربي .
١٢. مقداد عبد الجبار-اختيار نظم الصرف الامثل للدينار الاردني-رسالة ماجستير جامعة ال البيت - الاردن١٩٩٩م.
١٣. نشاشيبي-جانب العرض كإطار لتعديل الصرف في البلدان النامية-تجربة السودان-اوراق العاملين بصندوق النقد الدولي-١٩٨٠م.